





نیت مہات

# في موازنة ٢٠٢٠ بين لبنان وباريس وواشنطن

للسياحة حتى اللبنانيّة والعربيّة والعالميّة باتت إلى تركيا التي تقوم بإجراءات واسعة لتشجيع السياحة عبر تخفيضات على أسعار تذاكر السفر والفنادق بنسبة ٥٠٪ واكثر وبالتالي لو اعتمد في لبنان هذا النهج مع شركات الطيران العالميّة وحتى دعم شركة طيران الشرق الأوسط في تخفيض أسعار تذاكرها ٥٪ وكذلك تخفيض أسعار الفنادق ل كانت السياحة فضل بكثير في لبنان وكان السوّاح فضلوا لبنان على تركيا لكن الدولة لم تفعل أي شيء، فيما لبنان يعني من ارتفاع كبير في أسعار الفنادق والمنتجعات البحريّة وهي بأسعارها أعلى من أسعار أي مجمع بحري في فرنسا.

الحكومة ذكرت في مشروع موازنة عام ٢٠١٩ ان العجز سيبلغ ٤ مليارات دولار فيما صندوق النقد الدولي في واشنطن قال : ان العجز سيصل الى ٥,٠٣ مليارات دولار ويتوقع صندوق النقد الدولي في موازنة ٢٠٢٠ ان يكون العجز في حدود ٦ مليارات دولار فيما وزير المالية علي حسن خليل قال ان عجز الموازنة عام ٢٠٢٠ سيبلغ ٣,٩٨ مليارات دولار اذا ما تم الغاء مصاريف كبيرة وهيئات وصناديق مستقلة فان العجز سيكون ٣,٩٨ ويبقى ان الاساس في مشروع موازنة ٢٠٢٠ الذي تدرسنه الحكومة على اساس ان العجز ٣,٩٨ ان ترضى القوى السياسية بموازنات وزاراتها؟ لكنها تتمسك بيرفع هذه الموازنات ل لتحقيق خدمة لجمهورها، وبالتالي فان هذه الوزارات اذا طالبت بزيادات فان ذلك من يتحقق لأن الاموال مرتبطة بمؤتمر سيدر والقيمين على مؤتمر سيدر في فرنسا مصرون على ان يكون العجز كما حدته موازنة ٢٠٢٠ والا فان مؤتمر سيدر سيقوم بعدم تسليم الاموال الى لبنان ما لم يتم الالتزام بالموازنة وبسقف العجز ٣,٩٨ مليارات دولار.

دارة التحرير

ليارات ونصف مليار دولار لخزينة الدولة.

المشكلة في لبنان ان تجمع الاثرياء والرأسماليين يعطي كل شيء لأن هناك فحش مالي في لبنان وهذا التجمع من كبار الاثرياء يتهربون ويرفضون وضع الخريبيه التصاعديه حتى انهم يزورون حساباتهم ويشكرون ٤ الى ٥% من اللبنانيين ويسطرون على كل الاقتصاد والمشاريع وكل ما تملكه الدولة، وفيما كانت نسبة الفقراء تصل الى ٣٧% في لبنان ونسبة الطبقة الوسطى تصعد الى ٣٣%. لكن الطبقة المتوسطة انتهت بذريعتها الى كل ما تعانيه الدولة في قطاعاتها نتيجة ان هؤلاء الاثرياء لم يقدموا للبنانيين اي خدمة جيدة وكانت تلذياتهم بالتراضي وجنوا منها مليارات كما انهم حكموا بقرض الاسكان والمصارف، لذلك فان موازنة ٢٠٢٠ رغم جهود وزير المال الدكتور علي حسن خليل لا تنجذب الحل. وسنة ٢٠٢٠ لا تبشر بالخير على الصعيد الاقتصادي مطلقاً وسيزيد عدم التوازن الاجتماعي بين الطبقة الفقيرة التي لا تتجاوز ٧% ولا بد من للبنانيين والطبقة الغنية التي عقد اجتماعي بين الحاجة الى وفاق سياسي وكما قلنا عقد اجتماعي بين فئات الشعب اللبناني بين الاغنياء والفقare. فتجمع الرأسماليين والاثرياء صرف وتحكم بمقدرات الدولة من عام ١٩٩٣ وحتى ٢٠١٩ وصرف اكثر من ٤٦٢ مليار دولار رغم ذلك ليس عندنا لا صرف صحي ولا طبابة ولا طرقات ولا حل مشكلة النفايات ولا توسيع مطار بيروت فيما العمل في المرافق تجاهه المافيات كما انه لا دعم للقطاع الصناعي ولا للقطاع الزراعي ولا لتجارة حتى ان لبنان الذي كان يتميز في قطاعه السياسي تراجع بشكل كبير ولم يعد موجوداً ووجهة

# (قتمة المانشيت)

كلها ستشكل نقاط خلاف بين الأفرقاء نظراً إلى أن المصالح المتشعبة خصوصاً التضارب بين مصالح أصحاب النفوذ والمصلحة العامة (مثلاً الإحتكارات، إعادة تخييم الأملال البحرية...).

ولا يمكن نسيان سلفة الخزينة لتفطير عجز مؤسسة كهرباء لبنان والبالغ ١٥٠ مليار ليرة، حيث أن رفع هذه السلفة سيؤدي إلى نقاشات حادة متوقعة خصوصاً أن سلفة الـ ١٥٠٠ مليار ليرة تشكل ٦٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حين أن الحكومة تعمل على رقمين بعد لفاصلة!

في الواقع، يمكن القول أن قسماً كبيراً مما تم الإتفاق عليه في ورقة بعبدا غير موجود عملياً في الموازنة وهذا سيأخذ وقتاً طويلاً للنقاش، وإذا ما أضفنا مقررات التيار الوطني الحرّ والقوات اللبنانية كما واقتراحات المكونات الأخرى، سيكون من الصعب على الحكومة إقرار مشروع الموازنة قبل منتصف تشرين الأول.

■ مصداقية الأرقام على المحك

اثبّتت موازنة العام ٢٠١٨ أن الأرقام التي توقّعتها لسلطات اللبنانيّة لم تكن على الموعد حيث تم توقّع عجز بقيمة ٤,٤ مليارات دولار أميركي وإذا بالعجز المُحقّق هو ٦,٣ مليارات دولار أميركي. أضف إلى ذلك أنّ الحكومة توقّعت عجزاً بقيمة ٤,١ مليارات دولار أميركي، في حين أن صندوق التقدّم الدولي يتوقّع ٥,٣ مليارات دولار أميركي. من هذا المنطلق ويبحكم أن العام ٢٠١٩ لم يتنّه لمعرفة العجز المُحقّق، نرى أن الأرقام التي سترتدى في النسخة الأخيرة من مشروع موازنة العام ٢٠٢٠، ستكون موضع امتحان من قبل الأسواق ومن قبل الهيئات الدوليّة ووكالات التصنيف الإثمناني. فالعجز المتوقّع في مشروع موازنة العام ٢٠٢٠ في نسخته المقدّمة من قبل وزير المال تتوقّع عجزاً بقيمة ٣,٩٨ مليارات دولار أميركي، وهذا الرقم سيكون موضع مراقبة وتحليل لمعرفة مدى واقعيّته نظراً إلى أن التطبيق يكون بعيداً عما هو منصوص عليه في الموازنة. لذا قد يكون من المفيد أن تعتمد وزارة المال إلى نشر أرقام المالية العامة في تقريرها الشهري عن أداء المالية العامة والذي توقّف عند شهر حزيران من العام ٢٠١٩.

مواد متفرقة	التعديلات الضريبية	قوانين البرامج	مواد الموارنة
27. اخضاع الموارزنات وتعديلاتها والحسابات المالية للمؤسسات العامة الاستثمارية لمساندة وزارة المالية	تعديل الفقرة الأولى من المادة 5 من المرسوم الإشارة رقم 144/59 وتعدلاته	14. تعديل قوانين البرامج	1. تحديد أرقام الموارنة
28. اخضاع الموارزنات وتعديلاتها والحسابات المالية لادارة واستثمار مرفأ بيروت لمساندة وزارة المالية	تعديل المادة 32 من المرسوم الإشارة رقم 144/59 وتعدلاته	15. تعديل الفقرة 14 من المادة 45 من قانون ضريبة الدخل	2. الاختصاصات
29. اخضاع الموارزنات وتعديلاتها والحسابات المالية لادارة الاهرامات مساندة وزارة المالية	تعديل الفقرة 9 من المادة 3 من القانون 11/64	16. تعديل الفقرة 2 من المادة 53 من القانون 58/91	3. الورادات
30. إلغاء المستندوق الداخلي للتعليم المهني والتقني ومحمه ضمن مهام المديرية العامة للتعليم المهني والتقني	تعديل الفقرة 2 من المادة 12 من القانون 64/2017	17. تعديل الفقرة 2 من المادة 29 من القانون 144/2019	4. اجزاء الجباية
31. إلغاء الموسسة الوطنية لضمان الاستثمار 32. نشر القانون	تعديل الفقرة 3 من المادة 16 من القانون 379/2001	18. تعديل الفقرة 5 من المادة 18 من القانون 379/2001	5. الاجراء بالاتفاق
		19. تعديل الفقرة 5 من المادة 18 من القانون 379/2001	6. حسابات الفروع
		20. تعديل الفقرة 9 من المادة 16 من القانون 379/2001	7. تطبيق أحكام اللائين الهبات والفرض
		21. تعديل الفقرة 14 من المادة 16 من القانون 379/2001	8. الخارجية على عمل القائم العدن إلى المشاريع المملوكة خارجيا
		22. تعديل الفقرة 14 من المادة 16 من القانون 379/2001	9. تكثيف اختصاصات الاستثمارية
		23. إمسانة البند 5 إلى المادة 18 من القانون 379/2001	10. اجراء تقل الاختصاصات
		24. إمسانة فقرة إلى المادة 42 من القانون 379/2001	11. احتفظ الاختصاصات دعم قوانين الفروع
		25. تعديل المادة 59 من القانون رقم 379/2001	12. الاستئنافية
		26. إمسانة فقرة إلى المادة 25 من القانون 144/2019	13. اعتمادات المعالجة الضريبية البيانات التي ليس فيها بدلات اعطاء مؤسسة كهرباء لبنان سلفة خزينة ومعالجة مسألة الديون المترآكة

وَفِسْرُورُ جَاسِمُ عَجَّاقَةٌ | الْمُصَدِّرُ: مَشْرُوعٌ مُوَازِنَةٌ 2020

والحسابات المالية لإدارة وإستثمار مرفأ بيروت لمصادقة وزارة المالية، إخضاع المزاznات وتعديلاتها والحسابات المالية لإدارة الإهارات لمصادقة وزارة المالية، إلغاء الصندوق الداخلي للتعليم المهني والتقني ودمج مهامه ضمن مهام المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، إلغاء المؤسسة الوطنية لضمان الإستثمارات، ونشر القانون.

في جلسته التي عقدها البارحة أقرّ مجلس الوزراء ١٤ مادة هي: تحديد أرقام الموازنة، الإعتمادات، الواردات، إجازة الجياية، الإجازة بالإقتراض، حسابات القروض، تطبيق أحكام اتفاقيات الهبات والقروض الخارجية على كامل الإنفاق العائد إلى المشاريع المملوكة خارجياً، فتح الإعتمادات الإستثنائية، إجازة نقل الإعتمادات، لحظ الإعتمادات لدعم فوائد القروض الإستثمارية، إعتمادات المعالجة الصحية، إقطاع حصة من الإيرادات المحصلة لصالح البلديات للقرى التي ليس فيها بلدیات، تعديل قوانين البرامح، وتعديل الفقرة الأولى من المادة ٥٩ / ١٤٤ المرسوم الإشتراعي رقم ٥٩ وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل).

وتم تعليق المادة ١٣ (إعطاء مؤسسة كهرباء لبنان سلفة خزينة ومعالجة مسألة الدين المترآمة) والتي تم الاعتراض عليها من قبل بعض الوزراء الذين طرحا فكرة زيادة السلفة إلى أكثر من ١٥٠٠ مليار ليرة لبنانية وبالتالي تم تأجيل البحث فيها إلى جلسات لاحقة.

## ■ منهجية سياسية في مقاومة الموازنة ■

من الواضح أن المنهجية المعمتمدة في مناقشة مشروع الموازنة تنص على إقرار المواد التي لا تشکل أي خلاف سياسي بين مكونات الحكومة وتأجيل البحث في المواد الخلافية إلى النهاية. وهذا ما يبرر السرعة التي أقرّ فيها المجلس في جلسته البارحة ١٤ مادة من أصل ٣٢ موجودة في مشروع الموازنة.

تعليق المواد يعني أن هناك تباعداً بين المكونات الحكومية على المواد موضوع النقاش. وهذا ما حصل البارحة مع المادة ١٣ «سلفة خزينة مؤسسة كهرباء لبنان» حيث تلقت

عام فاخت وري من صالونات واشنطن الى الزنزانة العسكرية  
من هي الجهة السياسية العليا التي أوفحت به ودعته للمجيء  
ما هي الأثمان السياسيات لعدة عمليات فاخت وري؟

مذكرة توقيف بحقه، وتأجيل الاستجواب الى أن تحصل على موافقة نقابة المحامين في بيروت، على تولي مهمه الدفاع عن هذا المتهم أمام القضاء اللبناني.

مصادر قانونية وضفت الدخول الأميركي المباشر على خط التحقيقات، في سياق الاطلاع على أدق تفاصيل الملف، معتبرة أن وجود المحامية الأميركيه، يتعذر الدفاع عن شخص يحمل جنسيه بلادها، الى مسألة الإحاطة بما يتضمنه الملف، والاعترافات التي أدلى بها الموقوف أمام الأمن العام، وما إذا كان سيؤيداها أمام القضاء العسكري». ولا تجد المصادر القانونية حرجاً في «مثل المحامية الأميركيه مع الموقوف خلال جلسات التحقيق». ورأت أنها تنطوي على إيجابيات عده، الأولى التثبت من سلامه الإجراءات القضائية المتبعه، والثانية الوقوف على حقيقة التهم المنسوبة اليه، والثالثة لتتأكد من أن القضاء ينطلق في تحقيقات من أدلة قانونية، وليس من خلافات سياسية أو عمليات انتقامية».

سياسيين»، مشيرة الى أن «الأزمة ستتفاعل مع إعادة فتح ملفات العملاء الآخرين، الذي عادوا قبل الفاخوري، للتدقيق بظروف عودتهم، ومعرفة الجهات التي شهلت هذه العودة وفي أي ظروف»، مشيرة الى أن «هجرة العملاء المعاكسة اتجاه لبنان تثير الريبة، وتطرح جملة من الأسئلة لم يحن وان أجوبتها بعد».

لا شك أن ردّ الفعل على عودة العميل الفاخوري الملتبسة، ساجمات السلطات الأميركيّة، التي كلفت سفارتها في لبنان تتابعة هذا الموضوع عن كثب، وتقديم كلّ مساعدة قانونية ورمادية ومعنوية يحتاجها هذا الرجل وعائلته خلال أزمة نوقيفه، فيما تحدثت معلومات عن حملة ضغط بدأت تمارسها واشنطن للإفراج عنه بأي ثمن، وهو ما فسره مراقبون برفض الفاخوري استجوابه أمام قاضي التحقيق العسكري جاء أبو شقرأ بحضور محامٍ لبنانيٍّ، وتمسّكه بأن تمثل معه المحامية الأمينة كيّة الت، أو فيديت لهذه المهمة، ما استدعى، أصدراً،

الخطاب المتوقع للسيد حسن نصر الله يوم غد الجمعة». وأشارت الى أن «الأمر ينتظر جمع مزيد من المعلومات والمعلومات عن طريقة عودة «جزار الخيام»، وكيفية تعبيد الطريق أمامه قضائياً وأمنياً، إن بشطب خلاصة الحكم ومذكرة التوقيف الصادرة بحقه عن النشرة القضائية، وإن بجهة مواكبتة من ضابط كبير من مطار بيروت الى منزله، ومن ثم إلى مقرّ الأمن العام، ليوفر له عامل الطمأنينة».

وعلى أهمية الإجراءات القضائية التي انطلقت غداً العاصفة التي أطلقتها وسائل الإعلام، أو عبر الحملة الشعبية الواسعة على وسائل التواصل الاجتماعي، ثمة تحقيق سري ودقيق تجريه المؤسسة العسكرية لتحديد المسؤولين عن

(تمة خبر عامر فاخوري)

الواقع رأساً على عقب، وتزعزع بعض التحالفات، وإن كان البعض يعتقد أن ملفَّ عملي لا يستأهل قلب الطاولة، لكنَّ الوضع مختلف لدى «حزب الله» الذي قدم قوافل الشهداء في مسيرة المقاومة، وتمكن من كسر شوكة إسرائيل وعملائها، فلن يسمح لأحد بأن يتسلل إلى لبنان ويحيك المؤامرات ضده، في مرحلة تبدو بالغة التعقيد، وتنظر المقاومة تتعرّض لأكبر حصار منذ نشأتها قبل ٣٧ عاماً، إن بالضغوط الداخلية أو العقوبات الاقتصادية، أو بالحصار المفروض على إيران والذي يؤثر سلباً عليه في لبنان.

لا شك أن صمت «حزب الله» حيال قضية هزت البلد، مثير للاستغراب، لكنَّ هذا الصمت الذي لن يستمر طويلاً، لا يعني الحزب محراجاً في قول رأيه بوضوح ودون قفازات، وتؤكد مصادر مقربة من الحزب أنَّ « موقف المقاومة سيأتي، مفصلاً في